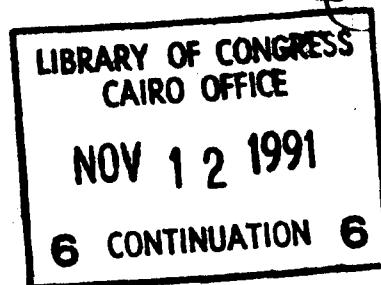


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريت مصر العربية  
رئاسة الجمهورية

# الجريدة الرسمية

العدد ٤٠ فبراير

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٤٥ في ٣٠ ربيع الآخر سنة ١٤١٢  
(٧ نوفمبر ١٩٩١)

## محتويات العدد

### قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصحفة

قرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٨ بشأن الموافقة على اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وفني الموقع في آننا ناريف بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٧ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر الديمقراطية ... ٣٠١٦

قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن قيام صندون التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار بتقديم قرض سلعي لحكومة جمهورية مصر العربية قيمته ٢٣,٢٦٦ مليار ين ياباني والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٥/٩ ... ٣٠٢١

قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاق منحة مشروع استرداد تكاليف العلاج الموقع القاهرة بتاريخ ٣/٧/١٩٩١ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية ... ٣٠٣٨

قرار رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على التعديل السابع لاتفاقية منحة التوسيع في نظام الصرف الصحي بالاسكندرية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٢/٧/١٩٩١ ... ٣٠٤٧

قرار رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على اتفاق المعونة الموقع بتاريخ ٨/١٩٨٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للرقابة على إساءة إستعمال المخدرات ... ٣٠٥٥

## (ناتج) قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

رقم الصفحة

قرار رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على تعديل اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩١ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة في القاهرة بتاريخ ٣٠/٧/١٩٩١ .. .. .. ..

قرار رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٩١ بشأن الموافقة على التعديل السابع  
لاتفاقية منحة إدارة نظم الرى بين حكومتي جمهورية مصر  
العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة في القاهرة  
 بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

قرار رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٩١ بدعوة مجلس الشعب إلى الانعقاد ... ٣٠٧٧

قرار رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٩١ بدعوة مجلس الشورى إلى الانعقاد ... ٣٠٧٧

قرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٩١ بدعوة مجلس الشعب والشورى إلى الانعقاد ... ٣٠٧٨

قرار رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٩١ بتعيين وكلاء للنائب العام من الفئة الممتازة ... ٣٠٧٩

أمير رئيس مجلس الوزراء

أمر رقم ٤ لسنة ١٩٩١ بتعيينات أعضاء بمحاكم أمن الدولة العليا  
(طوارئ) ..... ٣٠٨٨

قراراً رئيس مجلس الوزراء

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٨

بشأن المولفقة حل اتفاق تعاون ثقافة وعلمى وتقى الموقع فى تنانيريف  
بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر

الديمقراطية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرد :

( مادة وحيدة )

ووفقاً للاتفاق تعاون ثقافة وعلمى وتقى الموقع فى تنانيريف بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٨  
بين جمهورية مصر العربية وجمهورية مدغشقر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق على

صدور برئاسة الجمهورية في ٦ ذى القعده سنة ١٤٠٨ ( ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٨ )

تحمّل مبارك

## اتفاق تعاون ثقافي وعلمي وفني

بين

جمهورية مصر العربية

وجمهورية موريتانيا الديمقراطية

ان حكومة جمهورية مصر العربية من جانب ، وحكومة جمهورية موريتانيا الديمقراطية من جانب آخر المشار إليهما فيما بعد بالطرفين .

أخذنا في الاعتبار الدور الفعال للثقافة والتعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلديهما ، ورغبة منها في تقوية واسناد الروابط الثقافية والتبادل في المجالات العلمية والعلمية والتربيوية والإعلامية قررتنا في إطار احترام سيادة كل منها إبرام هذا الاتفاق .

### ( مادة ١ )

اتفق الطرفان على الوسائل التالية لتسهيل التعاون العلمي والعلمي والنشر الثقافة وتحسين التعارف المتبادل بين البلدين :

- ١ - تبادل الخبرات وأساليب الجامعات والمدارس والمسؤولين عن التعليم والتعليم .
- ٢ - التنسيق والتعاون بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية والعلمية .
- ٣ - تشجيع إنشاء المؤسسات والدراسات الثقافية لنشر ثقافة كل من البلدين .
- ٤ - تقديم المنح الدراسية والتدريبية وللحاجة فرص التدريب للطلاب والخريجين والباحثين .
- ٥ - تبادل البرامج التربوية والمواد والكتب التعليمية .

### ( مادة ٢ )

يشمل اتفاق كل من دراسة شروط معادلة الدبلومات والشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم في كل من البلدين تمهيداً لعقد اتفاقات خاصة بمقابلتها :

٢ - يعمل كل من الطرفين على أن تتضمن كتب الجغرافيا والتاريخ المدرسية قدرًا كافيًا من المعلومات عن حضارة وثقافة البلد الآخر.

( مادة ٣ )

يعمل كل من الطرفين على تفهم حضارة وثقافة البلد الآخر بالوسائل الآتية :

- ١ - تبادل الخبرة في مجال الإعلام .
- ٢ - تبادل الخبرة في مجال الثقافة والفنون ، عن طريق تنظيم العروض المسرحية والموسيقية والمعارض الفنية والثقافية في كل من البلدين .
- ٣ - تشجيع تبادل الأفلام التسجيلية والبرامج الإذاعية والتليفزيونية .
- ٤ - تشجيع تبادل الأفلام السينائية والتنظيم المشترك لأسابيع الأفلام والاشتراك في المهرجانات الثقافية التي تقام في كل من البلدين .
- ٥ - تبادل الكتب والمطبوعات الثقافية والإعلامية .
- ٦ - تشجيع التعاون بين وكالة الأنباء الوطنية في كل من البلدين .
- ٧ - تشجيع التعاون في مجال إنتاج الأفلام التسجيلية السينائية بناء على اتفاقيات ثنائية بين المنظمات المعنية في البلدين .
- ٨ - تشجيع التعاون بين المؤسسات الفنية بناء على اتفاقيات بين المؤسسات الناظرة في كل من البلدين .

( مادة ٤ )

يشجع الطرفان التعاون بين المؤسسات الرياضية ومنظمات الشباب في كل من البلدين .

( مادة ٥ )

يشجع الطرفان التعاون في المجال السياحي ويعملان على تسهيل الاتصال وتبادل الخبرة بين المؤسسات الرسمية والعاملة في هذا المجال .

( مادة ٦ )

يتعهد كل من الطرفين بتقديم المعاونة الفنية وذلك في حدود إمكانيات كل طرف وبناء على طلب الطرف الآخر ، وذلك عن طريق إرسال الخبراء والفنين في المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية .

( مادة ٧ )

يعقد الطرفان برامج تنفيذية يكون كل منها نافذًا لمدة عامين وتتضمن التفاصل والشروط المالية الازمة للتنفيذ وذلك في إطار القواعد المالية والقانونية المعهود بها في كل من البلدين .

( مادة ٨ )

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويظل معمولا به لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد "ما" رأى الانحراف برغبة في إنهائه قبل انتهاء مدة بستة أشهر .

حرر في تنانريف في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ من أصلين باللغتين العربية والفرنسية ولكل منها نفس الجهة وهند الاختلاف في التفسير يعتمد بالنص الفرنسي .

عن حكومة

جمهورية مدغشقر الديمقراطية

السيد / جان بمانا نجاري

وزير الخارجية

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٨١ الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٨٨ بشأن اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفنى بين حكومى جمهورية مصر العربية وجمهورية مذخرق الديمقراطية الموقع فى تناقض بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٧ ،

وعل تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٨٨ :

قرار :

( مادة وحيدة )

بنشرف الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفنى الموقعة بين حكومى جمهورية مصر العربية وجمهورية مذخرق الديمقراطية تناقض بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٧

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٩/٢٧

صلدر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٥

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن قيام صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار بتقديم قرض سلعي لحكومة جمهورية مصر العربية قيمته ٢٣٢٦٦ مليار

ين ياباني والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرد :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن قيام صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار بتقديم قرض سلعي لحكومة جمهورية مصر العربية قيمته ٢٣٢٦٦ مليار ين ياباني والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق

صادر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ (٨ يوليه سنة ١٩٩١ م) .

حسني مباروك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المقودة في ١٤ رئيس الأول  
سنة ١٤١٢ الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة

السيد / يوشيكازو كانيكو

القائم بالأعمال الياباني

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالاحاطة بأنني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص  
على ما يلى :

«أتشرف بأن أعزز التفاهم التالي الذي تم التوصل إليه حديثاً بين ممثلي  
حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني يقدم لجمهورية  
مصر العربية، في إطار خطة التدوير المالي، كأحد إجراءات المساعدات الاقتصادية  
اليابانية لدول الشرق الأوسط التي تتعرض لخسائر اقتصادية جسيمة نشأت عن  
الوضع الراهن في منطقة الخليج» :

١ - سيقدم صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار (المشار  
إليه فيما بعد بـ «الصندوق») قرضاً سلرياً باليمن الياباني تصل قيمته إلى :  
ثلاثة وعشرين بليون مائتين وستة وستين مليون ين (٢٣٦٦٠٠٠٠٠٠٠ ين)  
(المشار إليه فيما بعد بـ «القرض السلري») إلى حكومة جمهورية مصر العربية  
وذلك طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في اليابان .

٢ - (١) سيتاح القرض السلري بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة  
جمهورية مصر العربية والصندوق وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط  
القرض السلري وكذا إجراءات استخدامه والتي ستتضمن ، ضمن غيرها ، الأسس  
الآتية :

(١) ستكون فترة السداد عشرين (٢٠) سنة بعد فترة سماح عشر  
(١٠) سنوات .

- (ب) سيكون سعر الفائدة بواقع واحد (١) في المائة سنويًا .
- (ج) ستكون فترة السحب سنتين (٢) وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض حيز التنفيذ .
- (د) معدل مصاريف الخدمة سيكون واحد من عشرة (١٠) في المائة .
- (ه) سوف تدفع مصاريف التأخير في حالة التأخر في سداد أصل القرض السمعي أو التأخر في دفع الفائدة .
- (و) لن يفرض الصندوق أية تكاليف مالية أخرى على حكومة جمهورية مصر العربية بخلاف تلك المذكورة أعلاه .
- (٢) يمكن مد فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) (ج) بعاليه بموافقة السلطات المختصة في الحكومتين .
- (٣) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على معدل مصاريف التأخير المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) (ه) .
- ٣ - (١) سوف يتاح القرض السمعي لتفطية مدفوعات تمت بالفعل و / أو ستتم لموردين من دول المنشأ المسروح بالشراء منها بواسطة مستوردين في جمهورية مصر العربية طبقاً لعقود أبرمت أو قد تبرم بينهم لشراء منتجات وشراء خدمات متعلقة بشراء هذه المنتجات ، وبشرط أن تكون هذه المشتريات منتجة في دول المنشأ المسروح بالشراء منها لمنتجات أنتجت في وخدمات وردت من هذه الدول .
- (٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على نطاق دول المنشأ المسروح بالشراء منها المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه .

٤ - (١) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لابداع المعادن بالعملة المصرية لقيمة المسحوبات باللين من القرض السلمي المخولة بواسطة البنك المركزي المصري الى الحساب المقابل المفتوح باسم حكومة جمهورية مصر العربية في البنك المركزي المصري وستستخدم المبالغ المخولة بالعملة المصرية في تغطية الاحتياجات من العملة المحلية لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحكومة جمهورية مصر العربية و/أو في تمويل احتياجات العملة المحلية اللازمة لحكومة جمهورية مصر العربية لمواجهة تدفق الأشخاص العائدين لجمهورية مصر العربية بفعل الوضع الراهن في منطقة الخليج .

(٢) ستقدم حكومة جمهورية مصر العربية الى حكومة اليابان تقارير عن استخدام الحساب المقابل المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات و/أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ يتم شراؤها وفقاً لقواعد الصندوق للشراء والتي تقضى - ضمن ما تقضى - باتباع اجراءات المناقصة العالمية الا في حالة عدم صلاحية هذه الاجراءات للتطبيق أو عدم ملائمتها .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحريين للمنتجات المشتراء في نطاق القرض السلمي ستتمكن حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعيق المنافسة العادلة والمطلقة بين شركات الملاحة والتأمين البحري في الدولتين .

٧ - سوف تكفل حكومة جمهورية مصر العربية عدم تحمل الصندوق لأى رسوم مالية أو ضرائب سارية في جمهورية مصر العربية على و/أو تتعلق بالقرض السلمي وكذلك الفوائد المستحقة عليه .

٨ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لضمان أن القرض السلمي يستخدم استخداماً صحيحاً فقط ومن أجل شراء المنتجات و/أو الخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣

٩ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق  
بالمفهوم السابق ذكره .

وأنه ليشرفني أيضاً أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالردم  
نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية تأكيدها للترتيبات السابقة بمتابعة اتفاق بين  
الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للخطر الكتابي  
من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد باتمام الاجراءات القانونية اللازمة  
لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية  
ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .

كما أتشرف بأن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية بأن الترتيبات  
السابقة هي أيضاً المفهوم لدى حكومة جمهورية مصر العربية وأن أوافق على أن  
مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالردم تعتبران بمتابعة اتفاق بين الحكومتين يصبح  
ساري المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان للخطر الكتابي من حكومة جمهورية  
مصر العربية الذي يفيد باتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق  
حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والإنجليزية  
ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الإنجليزي .

وأننى لأثمن هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعمقى تقديرى .

وزير الدولة للتعاون الدولى  
دكتور / موديس مكرم

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة

السيد / يوشيكازو كانيكو

القائم بالأعمال الياباني

لدى جمهورية مصر العربية

بالإشارة الى خطاب سعادتكم المؤرخ ١٩ مايو ١٩٩١ ، بشأن نطاق دول المنشآت المسماوح بالشراء منها المشار اليها في الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة بـ من المذكرات المتبادلة بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩١ ، أود أن أبلغ سعادتكم بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن الاقتراح المذكور في كتاب سعادتكم مقبول لحكومة جمهورية مصر العربية .

وزير الدولة للتعاون الدولي  
دكتور / موريس مكرم الله

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة

السيد / يوشيكازو كانيكو

القائم بالأعمال الياباني

لدى جمهورية مصر العربية

بالإشارة الى خطاب سعادتكم المؤرخ ١٩ مايو ١٩٩١ ، بشأن معدل مصاريف التأثير المشار اليها في الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة ٣ من المذكرات

المبادلة المؤرخة ١٩ مايو ١٩٩١ ، أود أن أبلغ سعادتكم بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن الاقتراح المذكور في كتاب سعادتكم مقبول  
لحكومة جمهورية مصر العربية .

وزير الدولة للتعاون الدولي  
دكتور / موريس مكرم الله

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة  
السيد / يوشيكازو كانيكو  
القائم بالأعمال الياباني  
لدى جمهورية مصر العربية

بالإشارة إلى خطاب سعادتكم المؤرخ ١٩ مايو ١٩٩١ ، بشأن التطبيقات العملية للفقرة ٤ ، وكذا المفهوم العملى للفقرتين ٥ ، ٦ من الخطابات المبادلة المؤرخة ١٩ مايو ١٩٩١ ، أود أن أبلغ سعادتكم بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن الاقتراحات المذكورة في كتاب سعادتكم مقبولة لحكومة جمهورية مصر العربية .

وزير الدولة للتعاون الدولي  
دكتور / موريس مكرم الله

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة  
دكتور / موريس مكرم الله  
وزير الدولة للتعاون الدولي

«أتشرف، يأن أعز التفاهم التالي الذي تم التوصل اليه حديثاً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني يقدم لجمهورية مصر العربية ، في إطار خطة التدوير المالي ، كأحد اجراءات المساعدات الاقتصادية اليابانية لدول الشرق الأوسط التي تتعرض لخسائر اقتصادية جسيمة نشأت عن الوضع الراهن في منطقة الخليج :

١ - سيقدم صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار (المشار إليه فيما بعد بـ « الصندوق ») قرضاً سلرياً بالين الياباني تصل قيمته إلى : ثلاثة وعشرين بليون ومائتين وستة وستين مليون ين (٢٣٢٦٦٠٠٠٠٠٠ ين) (المشار إليه فيما بعد بـ « القرض السلعي ») إلى حكومة جمهورية مصر العربية وذلك طبقاً للقواعد المعمول بها في اليابان .

٢ - (أ) سيتاح القرض السلعي بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والصندوق وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض السلعي وكذا آجراءات استخدامه والتي ستتضمن ، ضمن غيرها ، الأسس الآتية :

(أ) ستكون فترة السداد عشرين (٢٠) سنة بعد فترة سماح عشر (١٠) سنوات .

(ب) سيتحقق سعر التأمينة بواقع واحد (١) في المائة سنوياً .

(ج) ستكون فترة السحب سنتين (٢) وذلك من تاريخ دخول اتفاق القرض حيز التنفيذ .

- (د) معدل مصاريف الخدمة سيكون واحد من عشرة (١٠٪) في المائة .
- (هـ) سوف تدفع مصاريف التأخير في حالة التأخر في سداد أصل القرض السلمي أو التأخر في دفع القائدة .
- (و) لن يفرض الصندوق أية تكاليف مالية أخرى على حكومة جمهورية مصر العربية بخلاف تلك المذكورة أعلاه .
- (٢) يمكن مد فترة السحب المذكورة في الفقرة الفرعية (١) (ج) بعاليه موافقة السلطات المختصة في الحكومتين .
- (٣) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على معدل مصاريف التأخير المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) (هـ) .
- ٣ - (١) سوف يتاح القرض السلمي لتفطية مدفوعات نمت بالفعل و/أو ستتم لوردين من دول المنشأ المسموح بالشراء منها بواسطة مستوردين في جمهورية مصر العربية طبقاً لعقود أبرمت أو قد تبرم بينهم لشراء منتجات وتقديم خدمات متعلقة بشراء هذه المنتجات ، وبشرط أن تكون هذه المشتريات منتجة في دول المنشأ المسموح بالشراء منها لمنتجات أنتجت في وخدمات وردت من هذه الدول .
- (٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة في الحكومتين على تطبيق دول المنشأ المسموح بالشراء منها المذكورة في الفقرة الفرعية (١) أعلاه .
- ٤ - (١) ستستخدم حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات الازمة لايقاع المعادل بالعملة المصرية لقيمة المسحوبات باللين من القرض السلمي المحولة بواسطة البنك المركزي المصري إلى الحساب المقابل المفتوح باسم حكومة جمهورية مصر العربية في البنك المركزي المصري وستستخدم المبالغ المحولة بالعملة المصرية

لقد تخطية الاحتياجات من العملة المحلية لمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحكومة جمهورية مصر العربية و/أو في تمويل احتياجات العملة المحلية الازمة لحكومة جمهورية مصر العربية لمواجهة تدفق الأشخاص العائدين لجمهورية مصر العربية بفعل الوضع الراهن في منطقة الخليج .

(٢) ستقدم حكومة جمهورية مصر العربية الى حكومة اليابان تقارير عن استخدام الحساب المقابل المذكور في الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المستجاثات و/أو الخدمات المذكورة في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ يتم شراؤها وفقاً لقواعد الصندوق للشراء والتي تقضي - ضمن ما تقضي - باتباع اجراءات المناقصة العالمية إلا في حالة عدم صلاحية هذه الاجراءات للتطبيق أو عدم ملائمتها .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحريين للمستجاثات المشتراة في نطاق القرض السلمي ستمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعيق المنافسة العادلة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحري في الدولتين .

٧ - سوف تكفل حكومة جمهورية مصر العربية عدم تحمل الصندوق لأى رسوم مالية أو ضرائب سارية في جمهورية مصر العربية على و/أو تتعلق بالقرض السلمي وكذلك الفوائد المستحقة عليه .

٨ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات الازمة لضمان أن القرض السلمي يستخدم استخداماً صحيحاً فقط ومن أجل شراء المستجاثات و/أو الخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣

٩ - تشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالفهوم السابق ذكره .

وأه ليشرفني أيضاً أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد **ليالية** عن حكومة جمهورية مصر العربية تاكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق

بين الحكومتين يصبح ساري المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للاختصار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي ي匪د باتمام الاجراءات القانونية اللازمة للدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس المعجمة ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتمد بالنص الانجليزى .  
وأنى لأتهز هذه الفرصة لأقدم لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

القائم بالأعمال الياباني لدى  
جمهورية مصر العربية  
يوشيمى كازو كانيكو

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الملاولة للتعاون الدولي

) بالإشارة الى الفقرة الفرعية (٢) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة المؤرخة ١٩ مايو ١٩٩١ بشأن قرض ياباني يقدم لجمهورية مصر العربية في إطار خطة التأهيل المالي ، كأحد إجراءات المساعدات الاقتصادية اليابانية للدول الشرق الأسيوية التي تتعرض لخسائر اقتصادية جسيمة نشأت عن الوضع الراهن في منطقة الخليج (المشار إليها فيما بعد بـ «المذكرات المتبادلة» ) ، أود أن أقترح بنيابة عن حكومة اليابان أن دول المنظمة المسوح بالشراء منها المشار إليها في الفقرة الفرعية المذكورة من المذكرات المتبادلة تكون كالتالي :

١ - كل الدول النامية المحددة في ١ (أ) (ب) من مذكرة التفاهم الخاصة بعمد تقييد القروض الثنائية بالنسبة للشراء من الدول النامية ، المتطرق إليها بين الدول الأعضاء الشائبة في لجنة مساعدات التنمية في ٧ يونيو ١٩٧٤ ، فيما عدا جمهورية مصر العربية ، و

٢ - كل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ساکون شاكرا تأكيد سعادتكم بنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن الاقتراح أعلاه مقبول لحكومة جمهورية مصر العربية .

القائم بالأعمال الياباني لدى  
جمهورية مصر العربية  
يوشيكادو كانيكو

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة

دكتور / موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

بالإشارة الى المقررة الفرعية (١) من الخطابات المتبادلة المؤرخة ١٩٩١ مايو ، بشأن القرض الياباني المقدم لجمهورية مصر العربية فان مفهوم الحكومة اليابانية بالنسبة للتطبيقات العملية ، فانها ستتم كما يلى :

١ - سوف تأمر الحكومة اليابانية صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار (أو الصندوق) بتحويل كامل قيمة هذا القرض للحساب المفتوح باسم حكومة جمهورية مصر العربية في البنك المركزي المصري .

٢ - سوف تخصص حكومة جمهورية مصر العربية المقابل بالعملة المصرية للمبلغ المحول من قرض اليين المشار اليه في (١) أعلاه للموازنة العامة لحكومة جمهورية مصر العربية بحيث يوزع في الباب الثالث من هذه الموازنة «الاستثمارات» لكي يستخدم في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بالإشارة الى الفقرتين ٥ ، ٦ من الخطابات المتبادلة المشار إليها أعلاه ، فان مفهوم الحكومة اليابانية يكون كما يلى :

أخذا في الاعتبار أن غرض هذا القرض هو تقديم المساعدة الى حكومة جمهورية مصر العربية في جهودها لعلاج المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الحالية في الخليج ، وبالنظر الى أن كل العقود التي أبرمت قبل توقيع الخطابات المتبادلة قد تمت طبقاً لمتطلبات الشروط المذكورة في الفقرتين ٥ ، ٦ فإن صناديق التمويل الاقتصادي الياباني لما وراء البحار (أو الصندوق) سوف يحول كامل

قيمة هذا القرض للحساب المفتوح لهذا الغرض في البنك المركزي المصري وذلك ذور دخول اتفاق القرض المبرم بناء على الخطابات المتبادلة حيز التنفيذ .

سأكون شاكرا تأكيد سعادتكم باليابانية عن حكومة جمهورية مصر العربية أن مفهوم الحكومة اليابانية أعلاه مقبول لحكومة جمهورية مصر العربية .

القائم بالأعمال الياباني لدى

جمهورية مصر العربية

Yoshiyukawa Kaneko

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

صاحب السعادة ،  
دكتور / موسى مكرم الله  
وزير الدولة للتعاون الدولي

بالإشارة الى الفقرة الفرعية (٣) من المذكرات المتبادلة المؤرخة ١٩ مايو ١٩٩١ ، بشأن قرض ياباني يقدم لجمهورية مصر العربية في إطار خطة التموير المالي ، كأحد اجراءات المساعدات الاقتصادية اليابانية للدول الشرقيّة الأوسط التي تتعرض لخسائر اقتصادية جسيمة نشأت عن الوضع الراهن في منطقة الخليج ، أود أن أقترح باليابانية عن حكومة اليابان أن معدل مصاريف التأثير سوف يكون اثنين (٢) في المائة .

وأكون شاكرا تأكيد سعادتكم باليابانية عن حكومة جمهورية مصر العربية أن الاقتراح أعلاه مقبول لحكومة جمهورية مصر العربية .

القائم بالأعمال الياباني لدى

جمهورية مصر العربية

Yoshiyukawa Kaneko

القاهرة في ١٩ مايو ١٩٩١

### محضر مناقشات

طبقاً للمذكّرات المتبادلة بتاريخ ١٩ مايو ١٩٩١ ، بشأن قرض ياباني يقدمه جمهورية مصر العربية ، في إطار خطة التدوير المالي ، كأحد إجراءات المساعدات الاقتصادية اليابانية للدول الشرقيّة الأوسط التي تتعرّض لخسائر اقتصاديّة جسيمة تُشّأ عن الوضع الراهن في منطقة الخليج (المشار إليها فيما بعد بـ «المذكّرات المتبادلة») فإنّ ممثلي الوفد المصري والوفد الياباني يرغّبون في تسجيل الآتي :

١ - بالاشارة إلى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من المذكّرات المتبادلة ، اتفقّت وجهات نظر : الوفدين على أنه طالما أن القرار رقم ٦٦١ (١٩٩٠) الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في اجتماعه رقم ٢٩٣٣ المنعقد في ٦ أغسطس ١٩٩٠ ما زال ساريا ، فإن دولة العراق تخرج عن نطاق دول المنشأ المسموح بالشراء منها المتفق عليها بين السلطات المختصّة في الحكومتين .

٢ - أوضح ممثل الوفد الياباني أن المنتجات التي تحتوي على مكونات أصلها من دول غير دول المنشأ المسموح بالشراء منها سوف يصرح بتمويلها من القرض السّلعي المشار إليه في الفقرة ١ من المذكّرات المتبادلة (المشار إليه فيما بعد بـ «القرض السّلعي») إذا توافر التالي :

(١) التكلفة الكلية للمكونات المستوردة للدولة المنتجة من دول أخرى غير دول المنشأ المسموح بالشراء منها سوف تقلّ عن خمسين (٥٠) في المائة من سعر الوحدة من هذه المنتجات .

(٢) للأغراض السابقة في (١) عليه :

(٣) «التكلفة الكلية للمكونات» تعني سعر المكونات المستوردة على أساس (سيف) مضافة إليها قيمة رسوم الاستيراد المقررة في بلد الاتّاج ، و

(ب) « سعر الوحدة من هذه المنتجات » يعني السعر ( فوب ) لهذه المنتجات وقد أوضح مثل الوفد المصري أن الوفد ليس لديه اعتراض على ما ذكر بعاليه .

٢ - بالاشارة الى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة ، اتفقت وجهتا نظر الوفدين على أن موردي دول المنشآت المسحوح بالشراء منها تعنى رعایاً دول المنشآت المسحوح بالشراء منها أو الأشخاص الاعتبارية المؤسسة والمسجلة في الدول المذكورة ، والحاصلين على التسهيلات الملائمة لاتخاذ أو تقديم البضائع والخدمات في هذه الدول ، وبالفعل يمارسون أعمالهم هناك .

٤ - بالاشارة الى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ من المذكرات المتبادلة ، فإن مثل الوفد الياباني أوضح أن القرض السلمي قد يتاح لتفطية مدفوعات تمت و/أو ستم بين ٢ أغسطس ١٩٩٠ واليوم السابق للدخول اتفاق القرض المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٢ من المذكرات المتبادلة حيز التنفيذ كذلك المدفوعات التي تتم في وبعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز التنفيذ لشراء المنتجات و/أو الخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية المذكورة ، فيما عدا المنتجات الواردة في القائمة التي ستقرر في اتفاق القرض المذكور .

وزير الدولة للتعاون الدولي  
القائم بالأعمال الياباني  
لدى جمهورية مصر العربية  
 Yoshiyukio Kaino  
دكتور / موريس مكرم الله

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية :

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٨ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن قيام صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار بتقديم قرض سلمى لحكومة جمهورية مصر العربية قيمته ٢٣٢٦٦ مليون ين ياباني والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٦

قرد :

(ملادة وحيضة)

نشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان بشأن قيام صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار بتقديم قرض سلمى لحكومة جمهورية مصر العربية قيمته ٢٣٢٦٦ مليون ين ياباني والموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/١٠/٨

صدر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٨

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على التعديل الثاني لاتفاق منحة مشروع استرداد  
تكاليف العلاج الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٣/٧/١٩٩١ بين حكومتي  
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قررت :

( مادة وحيدة )

ووفق على التعديل الثاني لاتفاق منحة مشروع استرداد تكاليف العلاج الموقعة  
في القاهرة بتاريخ ٢٣/٧/١٩٩١ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة  
الأمريكية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر ببرأته من رئيس الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٤١٢ هـ ( ٢٢ أغسطس  
سنة ١٩٩١ م )

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجاسته المعقودة في ١٤ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ  
الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١ م .

مشروع الوكالة الأمريكية  
للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ١٧٠

التعديل الثاني  
لاتفاقية منحة مشروع  
استرداد تكاليف العلاج  
بين  
جمهورية مصر العربية  
و  
الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩١/٧/

التعديل الثاني بتاريخ ١٩٩١/٧ لاتفاقية المنحة المؤرخة ٣ سبتمبر ١٩٨٨ المنشورة  
استرداد تكاليف العلاج بين جمهورية مصر العربية (المنوح له) والولايات المتحدة  
الأمريكية وتمثلها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة).

بند ١ - تعديل اتفاقية المنحة على النحو التالي :

(أ) يعدل البند ٣ - ٢ (ب) ليصبح كالتالي :

لائق بالبالغ التي يقدمها المنوح له للمشروع عن تسعة وثلاثين مليونا وثمانمائة وخمسين  
ألف جنيه مصرى (٣٩,٨٥٠,٠٠٠) جنيه مصرى شاملة التكاليف على أساس عيني ،  
ومع مقابل الحلي عشرة ملايين دولار أمريكي (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي .

(ب) يعدل الملحق ١ وهو المتعلق بوصف المشروع كالتالي :

تحذف الميزانية التوضيحية للمشروع بما فيها مكوناته وأنشطته (الجدول رقم ٢  
من الملحق رقم ١ لاتفاقية المنحة) والخططة المالية التوضيحية وميزانية المشروع جدول

رقم ٢ من الملحق (١) ويحمل محلها الخطة المسالية التوضيحية التي تمت صراحتها بالمولاوات الأمريكية والجنيهات المصرية والواردة في الملحق (١) كل ملحقين يحملان رقمي ١ ، ب بالتابع .

بند ٢ - تسهيلات ضمن الائتمان :

بند ٢ - ١ - تسهيلات ضمن الائتمان :

يساعد المكون الثالث ( تمويل للقائمين من القطاع الخاص بتوفير الرعاية الصحية ) كما هو موصوف في الملحق (١) لاتفاقية المنحة في تقديم تسهيلات ائتمانية - ضمن امور أخرى - وذلك بالتعاون مع البنك المنوط بها ذلك في نطاق شركة ضمن مخاطر الائتمان المصرفي وذلك لضمان القروض الجديرة بالضمان والتي تقدم إلى القائمين من القطاع الخاص بتقديم الرعاية الصحية . وحتى يمكن إقامة وتقديم تلك التسهيلات فإنه سيتم إتاحة مبلغ بالجنيهات المصرية من الحساب الخاص بما يعادل عشرة ملايين دولار أمريكي حيث تودع هذه الأرصدة في حساب الأمانة التابع للوكالة ويحمل رقم FT-800 وستصرف بواسطة الوكالة إلى شركة ضمن مخاطر الائتمان المصرفي لتوفير التسهيلات المذكورة وذلك بعد استيفاء المتطلبات السابقة على السحب المذكورة في البند ٢ - ٢ الواردة أدناه .

بند ٢ - ٢ - المتطلبات السابقة على السحب لتسهيلات ضمن الائتمان :

قبل الصرف من اتفاقية المنحة أو إصدار الوكالة لأية مستندات ارتبط في ظل اتفاقية المنحة بهدف تأسيس تسهيلات ضمن الائتمان المذكورة في البند ٢ - ١ فإنه - فيما حداً ما يتحقق عليه الطلاقان كتابة يراعى الآتي :

(أ) إتمام تقييم مستقبل ، مرض الوكالة من حيث الشكل والمضمون ، بما يوفر تقريراً مؤيداً بحدوى تسهيلات ضمن الائتمان المصرفي .

(ب) إتمام اتفاقية بين الوكالة وشركة ضمن مخاطر الائتمان المصرفي بخصوص تمويل تسهيلات الائتمان بحيث يكون هذا الاتفاق مقبول للوكالة من حيث الشكل والمضمون .

(ج) استيفاء كلية الشروط السابقة على السحب شركة ضمان خاطر الامان  
المصرفي من الوكالة بمقتضى اتفاقية تمويل تسهيلات ضمان الامان المذكورة  
في البند ٢-٢ (ب) بصورة مرضية للوكلة من حيث الشكل والمضمون .

بند ٣ - احكام خاصة :

بعض الأحكام الخاصة التالية لـ المددة (٥) من اتفاقية المنحة كالتالي ٥-٩

١٠ -

بند ٥ - ٩ - قيام وزارة الصحة بدفع الفرائب ، التغريفات ، الرسوم  
والفرائب الأخرى :

(١) وبمراجعة أنه إذا لم يتمتد الإعفاء من الفرائب والرسوم أو التغريفات المترتبة  
أو غيرها من المبالغ التي تجهبها الحكومة ، من كان سهلاً التعرف عليه ( بما في ذلك مستحقات التأمينات الاجتماعية ) والمفروضة بمقدارى القوانين الصاربة  
في جمهورية مصر العربية يمتد إلى الجوانب الآتية :

١ - أي مقاول يتم تمويله بموجب المنحة

٢ - أي عاملين يتبعون هذا المقابول .

٣ - أي ممتلكات شخصية ( بما في ذلك السيارات الشخصية ) لأى من  
هؤلاء العاملين .

٤ - أي معدات أو مواد أو ممتلكات أخرى تقدم لو تستعمل بموجب  
المنحة ..

٥ - أي تهالك ( بما في ذلك توريد أي سلعة ) يتم تمويلها بموجب  
المنحة ، فإن وزارة الصحة سوف تقوم - وذلك ملزم بنسق حل غير ذلك  
صراحتاً أو في المخطبات التنفيذية للمشروع - بدفع أو رد هذه المبالغ من  
موارد أخرى غير التي توفرها المنحة .

(ب) لأغراض هذا البند ٥ - ٩ فإنه يتم وضع التعريفات التالية :

١ - المقصود "بالمقاول" هو أى فرد أو هيئة تقوم بتأدية أعمال أو خدمات أو توريد سلع في ظل أي اتفاقية يتم تمويلها من هذه المنحة ( بما في ذلك المقود ، اتفاقيات المنح ، الاتفاقيات التعاونية ، المقود الفرعية ، والاتفاقيات الفرعية المدرجة تحت المنح والاتفاقيات التعاونية ) .

٤ - المقصود "بالعاملين" كل الأفراد المشار إليهم في الفقرة السابقة ، والعاملين لدى أى مؤسسة مشار إليها في الفقرة السابقة والذين ليسوا مواطنين مصريين ومتقىين دائمين بجمهورية مصر العربية وكل أعضاء أسر هؤلاء الأفراد .

**بند ٥ - ١٠ - الوثائق والمستندات الالزمة للاستيراد المعنى من الرسوم السلع والممتلكات الشخصية :**

يowanق المنوح له على أن تقدم وزارة الصحة إلى مصلحة الجمارك المصرية خطابات شهان وأى مستندات أخرى مطلوبة للاستيراد المعنى من الرسوم كما يلى :

١ - المعدات ( بما فيها المركبات ) المواد ، والإمدادات ( ويشار إليها جميعا هنا بكلمة سلع ) المملوكة من هذه المنحة .

٢ - السلع المستوردة للاستخدام المتصل بالعمل أو الخدمات المؤداة في ظل هذه المنحة .

٣ - الممتلكات الشخصية ( تشمل المركبات الشخصية ) للأفراد القائمين بالعمل أو يقدمون خدمات في ظل هذه المنحة ( وأفراد أسرهم ) الذين ليسوا مواطنين مصريين أو متقيين دائمين في جمهورية مصر العربية بمقدار خلبات الضياع المذكورة ستقوم وزارة الصحة بسداد كل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على تلك السلع والممتلكات الخاصة غير المعفاة من الرسوم الجمركية أو المعاد تصديرها ، على أن يكون ذلك السداد من أرصدة خلاف تلك المقدمة في ظل المنحة .

**بند ٦ - التصديق :**

يختتم المنوح له جميع الخطوات الضرورية لاستكمال كافة بالإجراءات القانونية للتصديق على هذا التعديل ويقوم بإخطار الوكالة بذلك فور إتمام التصديق .

بند ٣ - لغة التعديل ٣

حرر هذا التعديل باللغتين الانجليزية والعربية وفي حالة وجود أي غموض أو خلاف بين النصين يرجع النص الانجليزي .

بند ٦ - بإستثناء ما تم تعديله أو تغييره فإن اتفاقية المنحة تظل صاربة المفعول ولها كامل القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامها .

بند ٧ - يصبح هذا التعديل سارياً المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع العارفين عليه .

وأشهاداً على ما تقدم فقد تم في اناريخ المذكور أدلاه التوقيع على هذا التعديل بأسماء المذكورين تفويضاً محيماً لكل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .

عن الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : ويزلى إيجان

القائم بالأعمال

الاسم : جورج فاختنهايم  
مدير الوكالة الأمريكية  
للتنمية الدولية بالإدارة

مصر

من جمهورية مصر العربية

الاسم : د. موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

الاسم : د. حسن سليم  
رئيس قطاع التعاون الاقتصادي  
مع الولايات المتحدة الأمريكية

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذا التعديل فقد وقع ممثلها عليه باسمه .

الاسم : د. محمد راغب دويدار

وزير الصحة

المحلق (١)

الخطة المالية التوضيحية

استرداد تكاليف العلاج

(مشروع رقم ٢٦٣ - ١٧٠)

(القيمة بالألف دولار)

الميزانية القدرية طوال حياة المشروع الإجمالي	الالتزام الحالى للوكالة مساهمتها			الالتزام للسابق للوكالة مساهمتها حتى تاريخه			بيان
	الإجمالي	بالمحلية	بالنقد الأجنبي	الإجمالي	بالمحلية	بالنقد الأجنبي	
١,٩٠٠	,٧٠٠	,٥٠٠	,٢٠٠	,٥٠٠	,٢٥٠	,٢٥٠	خدمات الدعم
٢٠,٠٠٠	٩,٦٠٠	٩,٥٦٠	٨,٠٩٠	٦,٧٠٠	٢,٠١٠	٤,٦٩٠	المساعدة الفنية
١٤,٠٠٠	٥,٧٠٠	١,٠٨٠	٤,٦٢٠	٥,٤٠٠	١,٠٨٠	٤,٣٢٠	المعدات / السلع
٢٣,٠٠٠	٣,٥٠٠	٢,٣٠٠	,٤٠٠	٦,١٠٠	٤,٨٨٠	٩,٣٢٠	تسهيلات / التجهيزات
٤,٦٠٠	١,٤٠٠	,٥٨٠	,٨٢٠	١,٢٠٠	,٤٨٠	,٧٣٠	التلزيم
,٥٠٠	,١٠٠	,٠٤٠	,٠٦٠	,١٠٠	,٠٣٠	,٠٨٠	تقدير / المراجعة
٧٣,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	صندوق الضمان
<b>الإجمالي ..</b>		<b>٢٠,٥٠٠</b>	<b>٥,٨١٠</b>	<b>١٤,١٩٠</b>	<b>٢٠,٠٠٠</b>	<b>٨,٧٢٠</b>	<b>١١,٢٨٠</b>
<b>*٨٥,٠٠٠</b>							

\* يقتضي هذا التعديل يتم توفير المقابل المحل بالجنية المصري لمبلغ عشرة ملايين دولار، وذلك من الحساب الخالص.

الملحق (ب)

مساهمة الحكومة المصرية  
الخططة المالية التوضيحية لمشروع استرداد تكاليف العلاج  
رقم ٢٦٣ - ١٧٠  
”القيمة بالألف جنيه مصرى“

المساهمة الكلية للحكومة المصرية		البند
العينية	النقدية	
٦,٠٠٠	-	١ - المعدات / السلع .. .. .. .. .. .. ..
٦,٢٥٠	-	٢ - التجديفات / التشيد .. .. .. .. .. ..
٢,٠٠٠	-	٣ - الانتقال .. .. .. .. .. .. ..
٢٥,٦٠٠	-	٤ - خدمات الدعم .. .. .. .. .. .. ..
-	٣٢,٥٨٣	٥ - صندوق ضمان الائتمان .. .. .. .. ..
٣٩,٨٥٠	*٣٢,٥٨٣	إجمالي * .. ..

\* (١) سيتم توفير هذا المبلغ من الحساب الخاص .

(٢) المصدر : الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

١ دولار أمريكي = ٣,٢٥٨ جنيه مصرى اعتبارا من ١٩٩١/٥/١٢

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٢ ببيان الموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية منحة مشروع استرداد تكاليف العلاج بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣ ؛

وعلی تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٦ ؛

قرد :

( مادة وحيدة )

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الثاني لاتفاقية منحة مشروع استرداد تكاليف العلاج الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٧/٣

صدر بتاريخ ١٩٩١/١٠/١

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على التعديل السابع لاتفاقية منحة التوسيع في نظام  
الصرف الصحي بالاسكندرية بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ

١٩٩١/٧/٢٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرد :

(مادة وجيزة)

ووفق على التعديل السابع لاتفاقية منحة التوسيع في نظام الصرف الصحي  
بالاسكندرية بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية  
الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ ( ١٥ سبتمبر  
سنة ١٩٩١ م ) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة ١٤ ربيع الأول  
سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١ م .

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ١٠٠

## التعديل السابع

لاتفاقية منحة التوسيع في نظام الصرف الصحي بالاسكندرية

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢

التعديل السابع بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢ لاتفاق المنحة المؤرخ ٢٩ أغسطس ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية (المنوح) والولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) لمشروع التوسيع في نظام الصرف الصحي بالاسكندرية على النحو التالي :

بند ١ - يعدل الاتفاق السابق تعديله تعديلا آخر كما يلى :

(أ) بند ٣ - ١ باستبدال عبارة ( ثلاثة وواحد مليون وأربعين ألف وتسعة عشر ألف وخمسة وأربعين دولار أمريكي ) ( ٣٠٤٥٤١٩٠٤٥ دولار ) بعبارة ثلاثة وثمانون مليون وأربعين ألف وعشرون ألف وخمسة وأربعون دولار أمريكي ( ٣٨٨٤٤٢٤٠٤٥ دولار أمريكي ) محلها .

(ب) بند ٣ - ١ (أ) يعدل باستبدال عبارة « ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، واحلال ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ محلها » .

(ج) تستبدل الخطة المالية للمشروع الموضحة في الملحق (أ) في التعديل السادس لاتفاقية المنحة بالخطة المالية الموضحة في ملحق (أ) المرفق بهذه التعديل .

(د) يعدل البند ٥ الخاص بالأحكام الخاصة باضافة أحكام جديدة في البند  
٠٦٥،٥٥

بند ٥ - ٥ المدفوعات التي يتم سدادها بمعرفة وزارة الاسكان والمرافق  
ل العامة والتعهير والمجتمعات الجديدة ، الهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية  
للضرائب والتعريفات ، والجبايات الأخرى .

(أ) وبمراجعة أنه اذا لم يمتد الاعفاء من الضرائب أو الرسوم أو التعريفات  
الى جمركية أو غيرها من المبالغ التي تجيئها الحكومة ، متى كان سهلا  
التعرف عليها ( بما في ذلك مستحقات التأمينات الاجتماعية ) والمفروضة  
بمقتضى القوانين السارية في جمهورية مصر العربية يمتد الى الجوانب  
الآتية :

- ١ - أي مقاول يتم تمويله بموجب المنحة .
- ٢ - أي عاملين يتبعون مثل هذا المقابول .
- ٣ - أي ممتلكات شخصية ( بما في ذلك السيارات الشخصية )  
لأى من هؤلاء العاملين .
- ٤ - أي معدات أو مواد أو ممتلكات أخرى تقدم أو تستعمل بموجب  
المنحة .
- ٥ - أي عمل أو خدمات تقدم بموجب المنحة ، فان وزارة الاسكان  
والمرافق العامة والتعهير والمجتمعات الجديدة والهيئة العامة للصرف  
الصحي بالاسكندرية بحسب الأحوال ، سوف تقوم ، وذلك ما لم ينص  
عنى غير ذلك أو في الخطابات التنفيذية للمشروع ، بدفع أو رد هذه  
المبالغ من موارد أخرى غير تلك المتاحة من المنحة .

(ب) لأغراض هذا البند ٥ - ٥ فانه يراعى ما يلى :

١ - أي اشارة الى « المقاول » فانها تعنى أي فرد أو هيئة تقوم بتأدية أعمال أو خدمات توفير سلع في ظل أي اتفاقية أو اتفاق فرعى يتم تمويلها من هذه المنحة (ويشمل ذلك العقود ، اتفاقيات المنحة ، اتفاقيات التعاونية ، العقود الفرعية ، والاتفاقيات الفرعية المدرجة ، تحت المنح والاتفاقيات التعاونية ) .

٢ - أي اشارة الى « العاملين » فانها تعنى كل الأفراد ( سواء كانوا مقاولين أو موظفين لدى مقاولين ) المنوه عنهم فيما تقدم . والذين ليسوا مواطنين أو مقيمين دائمين بجمهورية مصر العربية وكل أفراد أسر هؤلاء الأفراد .

بند ٦ - الوثائق والمستندات الالزمة لاستيراد السلع والممتلكات الشخصية  
الغير خاضعة للرسوم الجمركية :

يوافق المنوح على ان تقوم وزارة الاسكان والتعمر والمجتمعات الجديدة والمرافق العامة والهيئة العامة للصرف الصحى بالاسكندرية بتقديم خطابات فحمان وأى مستندات أخرى مطاوبة لمصلحة الجمارك للاستيراد المغفى من الرسوم الجمركية وذلك فيما يتعلق بما يلى :

١ - المعدات وتشمل المركبات ، المواد والامدادات ويشار اليهما هنا باسم المسلح المولدة من هذه المنحة .

٢ - السلع المستوردة للاستخدام المتعلق بالعمل أو الخدمات المؤددة في ظل هذه المنحة .

٣ - الممتلكات الشخصية ( وتشمل المركبات الخاصة ) للأفراد القائمين بالعمل أو الخدمات في ظل هذه المنحة ( وأفراد أسرهم ) الذين ليسوا مواطنين أو مقيمين دائمين في جمهورية مصر العربية .

وبمقتضى خطابات الضمان المذكورة ستقوم وزارة الاسكان والمجتمعات الجديدة والمرافق العامة والهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية بسداد جميع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على تلك السلع والممتلكات الخاصة الغير معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على تلك السلع والممتلكات الشخصية الغير معفاة من الرسوم الجمركية أو المعاد تصديرها على أن تكون السداد من أرصدة غير أرصدة هذه المنحة .

بند ٢ - التصديق :

يتخذ المنوح الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الاجراءات القانونية للموافقة على هذا التعديل وتخطر الوكالة الأمريكية بذلك .

بند ٣ - لغة التعديل :

تم تحرير هذا التعديل باللغتين العربية والإنجليزية وفي حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يرجح النص الانجليزى .

بند ٤ - فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره فان اتفاق المنحة يظل سارى المفعول ومحفظا بكل قوته وآثاره القانونية وفقا لما نص عليه من أحكام .

بند ٥ - يصبح هذا التعديل ساريا من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

واشهاداً على ما قدم فقد تم في التاريخ المذكور أعلاه التوقيع على هذا  
الاتفاق باسم الممثلين المفوضين تفويضاً صحيحاً لكل من جمهورية مصر العربية  
والولايات المتحدة الأمريكية .

الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : ويني ايجان  
القائم بالأعمال

الاسم : جورج فاختنهايم  
مدير الوكالة الأمريكية  
بالمقاهرة

جمهورية مصر العربية

الاسم : د. موريس مكرم الله  
وزير الدولة للتعاون الدولي

الاسم : د. حسن سليم  
رئيس قطاع التعاون الاقتصادي  
مع الولايات المتحدة الأمريكية

الجهات المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية وقع ممثليها عليها بأسمائهم .

الاسم . مهندس / حسب الله الكفراني  
وزير الاسكان والمرافق  
والمجتمعات الجديدة

الاسم : مهندس / احمد ابو علما  
رئيس هيئة الصرف الصحي  
بإسكندرية

مروق (١)

التوسع في نظام الصرف الصناعي بالاسكندرية - مشروع الوكالة الأمريكية رقم ٣٦٣ - ١٠٠  
الخططة المالية التوضيحية للتعديل السابع لاتفاقية المنحة (القيمة بالآلف دولار)

المدورة المصرية	الإجمالي	اجمال التخصصات حتى تاريخه	الشخصيات المسابقة	الشخصيات المسابقة	بيان
المالية ١٩٩١			المالية ١٩٩١		
عملية جنوبى عملية	عملية أجنبية	-	-	١٩٤,٧٩٧	الإنشاءات
عملية جنوبى عملية	-	٣٦٧,٠٠٢	-	٧٣,٢٠٥	مواد وسداد
-	-	-	-	١٥٠,١٥٠	المدنية
١٥,٥٦٠	١٣,٥٠٠	١١,٥٠٠	١١,٥٠٠	٦٤,٩٩٠	المساعدة الفنية
٥٥٠,٥٥٠	٨٨,٩٩٠	١١,٠٠٠	١١,٠٠٠	٦٠,٦٠	طوارئ
١٥٧,٥٧٥	١٤,٥٣٢	-	-	١٤,٥٣٢	على أساس مبني
١٠٠,١٨٤	-	-	-	-	الإجمالي بالدولار
٢٩٨,٨٥٩	١٣,٥٠٠	٨٥,١٠٥	١,٩٠٠	٣٨٨,٤٣٤	٣٠٥٣

الجريدة الرسمية - العدد ٤٥ في ٧ نوفمبر سنة ١٩٩١

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٩١

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٩١  
 الصادر بتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ بشأن الموافقة على التعديل السابع لاتفاقية منحة  
 التوسيع في نظام الصرف الصحي بالاسكندرية بين حكومتي جمهورية مصر العربية  
 والولايات المتحدة الأمريكية الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٦

قرد :

( مادة وحيدة )

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل السابع لاتفاقية منحة التوسيع في نظام  
 الصرف الصحي بالاسكندرية الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات  
 المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٢

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٧/٢٢

صدر بتاريخ ١٩٩١/١٠/١

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على اتفاق المعاونة الموقع بتاريخ ١٩٨٩/٨/١ بين حكومة  
جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة  
استعمال المخدرات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرد :

(مادة وحيدة)

ووافق على اتفاق المعاونة الموقع بتاريخ ١٩٨٩/٨/١ بين حكومة جمهورية  
مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة استعمال المخدرات ، وذلك  
مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ ( ١٥ سبتمبر  
سنة ١٩٩١ م )

حسني مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٤ ربيع الأول  
عمنه ١٤١٢ هـ الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١ م

صندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة استعمال المخدرات

برنامج جمهورية مصر العربية

عنوان المشروع	المعونة في قطاع مكافحة المخدرات .
رقم المشروع	AD/EGY/89/481
رقم مشروع اليونيدو	AD/EGY/89/481
تصنيف المشروع	
وعنوان القطاع	
تاريخ البدء	١ يوليو ١٩٨٩
مدة المشروع	ثلاث سنوات

الهيئة المنفذة في الأمم المتحدة : منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية طبقاً لخطاب الصندوق واليونيدو انخاصاً بالموافقة بتاريخ ٢٤ ، ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٨  
 الهيئة الحكومية المتعاونة : وزارة الداخلية ( الادارة العامة لمكافحة المخدرات ) .

مساهمة صندوق الأمم المتحدة : ٣٠٩٧٥٠ دولار أمريكي لعام ١٩٨٩  
 متضمنة ٥٪ تفقات دعم ، ٣٠٠٠٠٠ دولاراً أمريكيلاً لعام ١٩٩٠ بما فيها ٧٥٪  
 تفقات دعم ، و ٣٠٠٠٠٠ دولار أمريكي لعام ١٩٩١ ( بما فيها ٥٪ تفقات دعم )  
 وتغطي هذه الوثيقة التمويل لعام ١٩٨٩  
 فقط . وتمويل ١٩٩٠ ، ١٩٩١ يعتمد على  
 نجاح الصندوق في زيادة جهود التمويل .  
 ويتم تنفيذ هذا البرنامج طبقاً للأحكام

المرفق ، والذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من  
هذا الاتفاق . ويسرى هذا الاتفاق  
اعتبارا من تاريخ اتمام الاجراءات  
القانونية الالزمه لتفاذه .

تمت الاوافقة بمعرفة :

التاريخ ١٩٨٩/٨/١

- التوقيع  
لواء / زكي بدر  
وزير الداخلية

نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية

التاريخ ١٩٨٩/٨/١

- التوقيع  
د/ جوزيبي دي جينادو

المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة استخدام المخدرات .

نيابة عن صندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة استخدام المخدرات .

التاريخ

نيابة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

فكرة عامة ومعلومات مؤيدة :  
مسوغات ومبررات المشروع .

في عام ١٩٧٩ قدمت حكومة جمهورية مصر العربية طاب معاونة الى صندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة استعمال المخدرات لدعم امكانياتها في مكافحة المخدرات نظرا لادرائها المشكلات المتزايدة المرتبطة بالزيادة في الزراعة غير المشروعة لخشاش الأفيون وما يصحبها من انتشار الزراعة غير المشروعة في القنب وأثرها في الاتجار غير المشروع فيها وفي المخدرات الأخرى التي يساء استعمالها وأستجابة لهذا الطلب قدم الصندوق معاونة الى مصر بلغت ٢٠٠٠٠ دولاً أمريكيّاً قدمت على ثلاثة سنوات من ١٩٨١ : ١٩٨٣ ، وفي ديسمبر ١٩٨٣ قدمت الحكومة طلباً لمنحة معاونة واستجابة لهذا الطلب قدم الصندوق معاونة إضافية الى مصر بلغت ٥٦٥٠٠٠ دولار أمريكيّاً على ستين من ١٩٨٤ : ١٩٨٦ وفي يوليو

سنة ١٩٨٥ قدمت الحكومة طلباً مدعماً بهذه المعونة واستجابة لهذا الطلب قدم الصندوق معونة إضافية بقيمة ٥٢٠٠٠٠ دولار أمريكي على فترة سنتين من ١٩٨٦ : ١٩٨٧ ، وقد قدم لقطاع المكافحة أجهزة اتصالات لاسلكية عن بعد وأجهزة كومبيوتر وتدريب لفنيي اللاسلكي . وقدم لوزارة الصحة خدمات استشارية ودورة دراسية تهدف إلى المعاونة في تطوير نظام المراقبة الخاص بالعقاقير الصيدلية لمنع تسربها إلى السوق غير المشروعة .

وفي يناير سنة ١٩٨٨ طلبت حكومة مصر مدعماً بهذه المعونة بعد سنة ١٩٨٧ مؤكدة حاجتها إلى اتمام ما بدأته خصوصاً فيما يختص بنظام الكومبيوتر . وأشارت الحكومة كذلك إلى العناصر الجديدة والمقلقة التي ظهرت فيما يختص بالأمداد والاتجار غير المشروع الذي وعبر مصر . وقد تم اكتشاف زرارات غير مشروعة ينبع منها راتنج القنب والأفيون في الوجه البحري وبشبه جزيرة سيناء . وقد تغيرت مناصق عمليات المهربين نتيجة لاحكام الرقابة ضد هذا الاتجاع في صعيد مصر حيث كان يتم اكتشافه بصفة أساسية في أواخر السبعينيات . وعلاوة على ذلك هناك زيادة ملحوظة في استخدام المهربين لمصر كمنطقة ترانزيت لخاتفاق أنواع المخدرات خصوصاً الهيروين المهرب من آسيا إلى أجزاء من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خصوصاً بواسطة السفن عبر قناة السويس وجواً عبر مطار القاهرة الجوى . وقد أسفراً هذا الطلب عن الاستجابة لمعونة لمدة عام واحد (١٩٨٨) (مشروع مكافحة) بجمالي قدره ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي يقدم فيه جهاز كومبيوتر ، سيارات أجهزة اتصالات لاسلكية ، أجهزة مكتبة ومراقبة ، في فبراير سنة ١٩٨٩ قدمت حكومة مصر إلى الصندوق مشروع خطة رئيسية تطلب فيها دعم صندوق الأمم المتحدة لأقشطة المكافحة ، وخفض الطلب ، والرقابة على المواد التفصية المشروعة وقد تم إرسال بعثة من الصندوق إلى مصر في أبريل سنة ١٩٨٩ للدراسة الاقتراحات المختلفة . ومرفق طيه نسخة من تقرير شعبة المخدرات والبعثة .

#### السيال القانوني :

تعتبر وثيقة هذا الشروع هي الأداة التي سبقت الاشارة إليها في الاتفاقية الخاصة بالصندوق بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ واتفاقية المعونة الفنية

في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ والمعدلة في ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩ . وكلتاها موقعتان من الحكومة ومن برامج الأمم المتحدة للتنمية .

#### الأطر التنظيمي :

سوف يقوم المشروع بتقديم معونة الى الادارة العامة لمكافحة المخدرات التابعة للشرطة الوطنية المصرية ، التي تتبع وزارة الداخلية .

والوزارة والادارة العامة لمكافحة المخدرات لديهما الأساس لتقديم ما بالأأنشطة المطلوبة وموارد المحلية الكافية لتنفيذ البرنامج ، والموارد الإضافية المطلوبة طبقاً للمشروع تتعلق أساساً بشراء الأجهزة الضرورية لتحقيق أقصى ما يمكن من تأثير في إطار برنامج أجهزة المكافحة الحكومية . وتقوم الحكومة باعداد المزايا اللازمة والنصوص الأخرى لضمان الاستخدام الأكثر كفاءة للمعونة المقدمة .

وسوف تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية «يونيدو» كهيئة منفذة بتقديم تدابير الانجازات والخدمات الحسابية لتنفيذ المشروع طبقاً للبنود الواردة في خطاب صندوق الأمم المتحدة «اليونيدو» بتاريخ ٢٤ ، ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٨

#### أهداف المشروع :

#### الأهداف طويلة المدى :

يهدف المشروع الى دعم قدرات الحكومة على الحد من العرض غير المشروع والاتجار في المخدرات والمواد المؤثرة على الحالة النفسية . ويهدف بصفة خاصة الى تقوية قدرة الحكومة على وقف محاولات الزراعة غير المشروع لخشاش الأفيون والقنب . وطاقات وموارد المشروع موجهة كذلك الى منع تدفق المخدرات غير المشروع كتراثية عبر آفاق مصر .

#### الأهداف المباشرة :

#### تقديم :

- جهاز كومبيوتر اضافي من أجل تطوير نظام الادارة لحفظ السجلات والاحصائيات .

- سيارات مجهزة لاسلكياً لزيادة حركة الادارة سواء في الصحراء أو في الأماكن المدنية .
- جهاز اتصال لاسلكي اضافي خاص من أجل تجهيز نظام UHF في القاهرة الكبرى .
- نظام تلفاكس يجهز في المقر الرئيسي للادارة والمكاتب الاقليمية .
- آلات تصوير مستندات للأقسام المختلفة في مقر الادارة .
- أجهزة اضافية لتحسين الطاقة التدريبية للادارة .
- أجهزة فنية أخرى لعمليات المراقبة والعمليات السرية للادارة .
- خدمات استشارية وتدريب فني فيما يختص بتجهيز وتشغيل وصيانة شبكة اتصالات اللاسلكية عن بعد المقدم من صندوق الأمم المتحدة .

**الميزانية التي تغطيها مساهمات صندوق الأمم المتحدة :**  
**كلها مقدرة بالدولار الأمريكي :**

١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٦٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	٥١,٠٠٠	جهاز كمبيوتر .. .. .. .. ..
٨٥,٧١٥	٨٠,٧١٥	١٢٩,٦٩٠	سيارات .. .. .. .. ..
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	أجهزة اتصالات لاسلكية .. ..
١٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	نظام تليفاكس .. .. .. .. ..
٣٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	آلات تصوير مستندات .. .. ..
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	أجهزة تدريب .. .. .. .. ..
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	أجهزة فنية .. .. .. .. ..
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٩,٣١٠	خدمات استشارية وتدريب فني
٢٨٥,٧١٥	٢٨٥,٧١٥	٢٩٥,٠٠٠	للاتصالات .. .. .. .. ..
١١٤,٢٨٥	١٤,٢٨٥	١٤,٧٥٠	الإجمالي التقريري .. .. .. ..
<b>٣٠٠,٠٠٠</b>	<b>٣٠٠,٠٠٠</b>	<b>٣٠٩,٧٥٠</b>	<b>نفقات دعم المشروع٪.٥ .. .. ..</b>
			<b>إجمالي مساهمات المشروع .. .. ..</b>

### مساهمات الحكومة :

في تأييدها وتعزيزها للمشروع تتعدد الحكومة بتقديم مساهمات عينية مشابهة من خلال التقديم المستمر للموظفين ووسائل تشغيل المقر الحالى للادارة بالإضافة إلى المحطات الميدانية (مناطق وفروع الادارة) وزيادة عددها . وتتضمن مساهمات الحكومة كذلك نفقات التشغيل والصيانة المناسبة للأجهزة المقدمة طبقاً لهذا البرنامج . و持續 government في دفع المرتبات المحلية لفنيي اللاسلكي والموظفين الحكوميين الآخرين أثناء قيامهم بالتدريب طبقاً لهذا البرنامج . وتقدر هذه الخدمات بما قيمته على الأقل ٢٠٠٠٠ جنية مصرى في المشروع .

### تنظيم البرنامج :

تقوم الحكومة بتحمل أية رسوم جمركية أو نفقات أخرى متعلقة باستيراد الأجهزة ونقلها وتسليمها وتخزينها وأية نفقات أخرى داخل مصر . وتكون مسئولة عن صيانة ورعاية الأجهزة وتركيبها وصيانتها وضمانها طبقاً لخبرة الحكومة وممارستها واستبدال الأجهزة إذا لزم الأمر بعد الاستلام . عند وصول الأجهزة المشتراء من المشروع إلى مصر - وذلك، بأموال الصندوق وطبقاً لشهادة الاستلام التام والتسليم للأجهزة الضرورية بما يمكن من دفع الثمن إلى الموردين - يتم انتقال ملكية الأجهزة إلى الحكومة طبقاً لنظام الموضوع من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية لهذا الغرض وعند اتمام نقل الملكية فلن يقوم الصندوق بتحمل أية مسئولية قانونية سواء بالنسبة لتشغيل أو صيانة هذه الأجهزة . من أجل صالح إدارة المشروع فعلى الحكومة مع ذلك القيام بإعداد بيانات مراقبة جرد دقيقة على الأجهزة طوال مدة المشروع ، وتقديم تلك المعلومات إلى الصندوق بناء على طلبه .

وتكون الحكومة مسؤولة عن التعامل مع أي مطالب تتقدم بها أطراف ثالثة ضد الأمم المتحدة بما فيها الصندوق ، أو ضد أفرادها أو أي أشخاص يقومون بخدمات نيابة عن الأمم المتحدة بما فيها الصندوق وطبقاً لهذا الاتفاق . وتعتبر الأمم المتحدة

والأشخاص المذكورين أعلاه غير مسئولين في حالة أي مطالبات أو مسئوليات ناجمة عن عمليات في نطاق هذا الاتفاق إلا في حالة موافقة الأمم المتحدة والصادق على مثل هذه المطالبات والمسئوليات الناجمة عن اهمال جسيم أو سوء تصرف من هؤلاء الأشخاص .

في أية حالات لم ترد فيها نصوص معينة بشأن الحقوق ، الامتيازات والحقوقات في هذه الوثيقة ، تطبق فيها الاتفاقية الخاصة بالصندوق بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، واتفاقية المعونة الفنية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، المعدلة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٩ الموقعتان من الحكومة ومن برلمان الأمم المتحدة للتنمية وسيكون المشروع عرضة للتقييم طبقاً لعرف الصندوق في مرحلة معينة ملائمة من مراحله أثناء التنفيذ ، وسيتم أي تقييم باتفاق مسبق مع كل من الحكومة والهيئة المنفذة بشأن وقت ومواضيع التقييم وتشكيل بعثة التقييم .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٩١ بتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ بشأن الموافقة على اتفاق المعاونة الموقع بتاريخ ١٩٨٩/٨/١ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة استعمال المخدرات .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٦ ؛

قرد :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق المعاونة الموقع بتاريخ ١٩٨٩/٨/١ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للرقابة على اساءة استعمال المخدرات .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩١/٩/٢٦

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على تعديل اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في القاهرة  
بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩١ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات  
المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة بتاريخ ٣٠/٧/١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

قرد :

( مادة وحيدة )

ووفق على تعديل اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩١  
بين حكومي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة  
بتاريخ ٣٠/٧/١٩٩١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ ( ١٥ سبتمبر  
سنة ١٩٩١ م ) .

حسني مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ١٤ ربيع الأول سنة ١٤١٢  
الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١ م .

تعديل  
لاتفاقية الموقعة في القاهرة في ٢٨/٢/١٩٩١

بين

هيئة الائتمان السمعي الأمريكية  
( هي وكالة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية )

و

وزارة التعاون الدولي  
( عن جمهورية مصر العربية )

بشأن

بيع السلع الزراعية

تم الاتفاق بين الطرفين على أن تعدل الاتفاقية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩١  
بين هيئة الائتمان السمعي ووزارة التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية لبيع السلع  
الزراعية على النحو التالي :

الجزء الثاني "نصوص خاصة" يعدل البند بأكمله ليصبح كما يلى :

بند (١) جدول السلع :

أقصى قيمة في سوق ال الصادرات بالميلاون دولار أمريكي	الكمية بالتقريب طن متري	مدة التوريد سنة مالية أمريكية	السلعة
١٠٤,٢	٩٤١,٠٠	١٩٩١	القمح .. .. .. .. ..
٦٠,٨	٣٤٦,٠٠	١٩٩١	دقيق القمح .. .. .. .. ..
١٦٥,٠	-	-	الإجمالي .. .. .. .. ..

تظل جميع الشروط والأحكام الخاصة بالاتفاقية المذكورة أعلاه بلا تغيير .  
يصبح هذا التعديل صالحًا بعد التوقيع عليه .

عن جمهورية مصر العربية

هيئة الائتمان السمعي

وزارة التعاون الدولي

الاسم : د. موسى مكرم الله

مدير عام المبيعات ونائب رئيس هيئة

الائتمان السمعي

وزير الدولة للتعاون

الدولي

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ بشأن الموافقة على تعديل اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٦؛

قرد:

(مادة وحيدة)

يلشر في الجريدة الرسمية تعديل اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٨ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/٧/٣٠

صدر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٥

وزير الخارجية  
عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٩١

بشأن الموافقة على التعديل السابع لاتفاقية منحة إدارة نظم الرى بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية  
والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرد :

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل السابع لاتفاقية منحة إدارة نظم الرى بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣ ،  
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ (١٥ سبتمبر  
سنة ١٩٩١ م )

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بمجلسه المعقودة في ١٤ ربيع الأول سنة ١٤١٢  
الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٩١ م .

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية  
رقم ١٣٢-٢٦٣

التعديل السابع  
لاتفاقية منحة إدارة نظم الري  
بين  
جمهورية مصر العربية  
و  
الولايات المتحدة الأمريكية

بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

التعديل السابع بتاريخ ١٩٩١/٧/٣ لاتفاقية منحة مشروع إدارة نظم الري المؤرخة في ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ و الموقعة بين جمهورية مصر العربية ( المنوح له ) والولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( الوكالة ) .

بند ١ - تعدل اتفاقية المنحة السابق تعديليها في ٢٩ أغسطس ١٩٨٤ ، ١٣ ، ١٣ مايو ١٩٨٥ ، ٣٠ يوليو ١٩٨٧ ، ٢٣ يونيو ١٩٨٨ ، ٢١ ، ٢١ أغسطس ١٩٩١ على النحو التالي :

(أ) يعدل بند ٣ - أ بمحذف مائتين وخمسة وسبعين مليون دولار أمريكي

( ٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ) وإحلال مائتين وتسعين مليون دولار أمريكي

( ٢٩٠,٠٠٠,٠٠٠ ) محلها .

(ب) يمحذف بند ٥ - ١٦ بأكمله .

(ج) يمحذف بند ٥ - ١٧ بأكمله ويحل محله ما يلى :

بند ٥ - ١٧ - هيئة برنامج تطوير الري القومي :

يوافق المنوح له على أن يكمل - قبل استكمال تطوير ١٥٠,٠٠٠ فدان الأولى المخطط تطويرها في ظل مشروع تطوير الري - الخطوات الازمة للتقدم بإنشاء هيئة تتولى القيام بمهام برنامج تطوير الري القومي و تتضمن الخطوات المطلوب استكمالها :

التحليل التفصيلي المؤسس والمالي وإعداد التشريعات الأولية المطلوبة لإنشاء الهيئة ولكن لا تقصر تلك الخطوات على هذه الجوانب فقط وسيكون وضع الهيئة

المطلوب إنشاؤها مماثلاً لوضع الهيئة الحالية للصرف المغطى وبحيث تشتمل على هيئة موظفين فنيين متعدد المعرفة المتقدمة وستتضمن طقم عمل فني في تخصصات مختلفة ويكون من بينهم مهندسون ، اقتصاديون ، علماء اجتماع ، علماء زراعيون وكذا هيئة موظفين بالقدر الكاف لدعم الهيئة في نشاطها .

(د) يحذف بند ٥ - ١٨ بأكمله ويحل محله البندان التاليان :

بند ٥ - ١٨ : قيام وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بسداد الضرائب التعرفات الجمركية ، الرسوم ، وأية ضرائب أخرى .

وبمراجعة أنه إذا لم يتمتد الإعفاء من الضرائب أو الرسوم أو التعرفات الجمركية أو غيرها من المبالغ التي تجبيها الحكومة ، متى كان سهلاً التعرف عليها ( بما في ذلك مستحقات التأمينات الاجتماعية ) والمفروضة بمقتضى القوانين السارية في جمهورية مصر العربية ، يمتد إلى الجوانب الآتية :

١ - أي مقاول يتم تمويله بموجب المنحة .

٢ - أي عاملين يتبعون مثل هذا المقابول .

٣ - أي ممتلكات شخصية ( بما في ذلك السيارات الشخصية ) لا يمن هولاء العاملين .

٤ - أي معدات أو موارد أو ممتلكات أخرى تقدم أو تستعمل بموجب المنحة .

٥ - أي عمل أو خدمات تقدم بموجب المنحة - فإن وزارة الأشغال العامة والموارد المائية سوف تقوم ، وذلك مالم ينص على غير ذلك لاصراحة أو في المطابقات التنفيذية للمشروع ، بدفع أو رد هذه المبالغ من موارد أخرى غير تلك المتاحة من المنحة .

(ب) لأغراض هذا البند ٥ - ١٨ ، فإنه يراعى الآتي :

١ - أي أشارات إلى « المقابول » فلأنها تعنى أي فرد أو هيئة تقوم بتادية عمل أو تقديم خدمات أو توفير سلع ، في ظل أي اتفاقية يتم تمويلها من خلال هذه المنحة ( ويشمل ذلك العقود ، اتفاقيات التعاونية ، العقود الفرعية ، والاتفاقيات الفرعية تحت المنح والاتفاقيات التعاونية ) .

٢ - أى إشارة إلى «العاملين» فلأنها تعنى كل الأفراد (سواء كانوا مقاولين أو موظفين لدى مقاولين) الذين يؤدون عملاً أو يقومون بخدمات أو يوردون سلعاً، وذلك تحت أى اتفاقية مذكورة في الفقرة السابقة والذين ليسوا مواطنين أو مقايمين دائمين بجمهورية مصر العربية وبجميع أفراد أسر هؤلاء الأفراد.

**بند ٥ - ١٩ - الوثائق والمستندات الالزمة لاستيراد السلع والممتلكات الشخصية الغير خاضعة للرسوم الجمركية :**

يوافق المنوح له على أن تقدم وزارة الأشغال العامة والموارد المائية إلى مصلحة الجمارك المصرية خطابات ضمان وأى وثائق أخرى مطلوبة للاستيراد المعفى من الرسوم وذلك فيما يتعلق بالبنود التالية :

١ - المعدات (تشمل المركبات)، المواد والإمدادات (والتي يشار إليها هنا في صورة إجمالية باسم "السلع") المملوكة من هذه المنحة .

٢ - السلع المستوردة للاستخدام المتعلق بالعمل أو الخدمات التي تؤدي في ظل هذه المنحة .

٣ - الممتلكات الشخصية المذكورة في الفقرة (٣) من البند ٥ - ١٨ بهذا المخصوص وبمقتضى خطابات الضمان المذكورة ستقوم وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بسداد جميع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على تلك السلع والممتلكات الشخصية الغير معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة على تلك السلع والممتلكات الخاصة الغير معفاة من الرسوم الجمركية أو المعد تصديرها على أن يكون ذلك السداد من أرصدة خلاف تلك المخصصة في ظل المنحة .

(د) يحذف بالكامل الجدولان رقم (١)، (٢) المعدلان بموجب التعديل السادس لاتفاقية المنحة ، ويحل محلهما الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣) الملحقة بهذا التعديل .

بند ٢ - يتولى المنوح له اتخاذ كل الإجراءات الفرورية لاستكمال كافة الإجراءات القانونية للتصديق على هذا التعديل ويقوم بإخطار الوكالة بذلك .

بند ٣ — حرر هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والערבية ، وفي حالة وجود أي غموض أو خلاف بين النصين يرجع النص الإنجليزي .

بند ٤ — باستثناء ما تم تعديله أو تغييره ، فإن اتفاقية المنحة تظل سارية المفعول ولها كامل القوة والأثر طبقاً لجميع أحكامها .

بند ٥ — يصبح هذا التعديل سارياً المفعول اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

وإشهاداً على ما تقدم فقد تم في التاريخ المذكور أعلاه التوقيع على هذا التعديل باسماء الممثلين المفوضين تفويفاً محيحاً لكل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية .

عن الولايات المتحدة الأمريكية

الاسم : ويزلي إيجان

القائم بالأعمال

عن جمهورية مصر العربية

الاسم : د. موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولي

الاسم : جورج فاختنهايم

مدير الوكالة الأمريكية

بالمقاهرة — بالإنابة

الاسم : د. حسن سليم

رئيس قطاع التعاون الاقتصادي

مع الولايات المتحدة الأمريكية

### الجهة المنفذة

وإشهاداً من الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية السابقة فإن ممثل الهيئة التنفيذية قد وقع باسمه .

وزارة الأشغال العامة والموارد المائية

الاسم : م. عصام راضي

وزير الأشغال العامة

والموارد المائية

الجدول رقم (١)

مشروع إدارة نظم الري

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ١٣٢

التعديل السابع لاتفاقية المنحة

جدول الارتباط

(القيمة بآلاف دولار)

رقم المكون	المكون	التعديل السادس لاتفاقية المنحة	التعديل السابع لاتفاقية المنحة
١	مشروع تطوير الري ... ... ...	٥٣,٥٠٠	٤٣,٥٠٠
٢	الإحلال الهيكلي ... ... ...	٨٠,٨٠٠	٧٥,٨٠٠
٣	الصيانة الوقائية ... ... ...	٢٢,٦٣٠	٢٩,٠٠٠
٤	إدارة النظم الرئيسية ... ... ...	٢٦,٨٠٠	٤٠,٨٠٠
٥	دراسات التخطيط والمناذج ... ...	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
٦	تنمية الكفاءة الفنية ... ... ...	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠
٧	مركز بحوث المياه ... ... ...	٢٧,٢٠٠	٢٨,٨٥٠
٨	إدارة إعداد المشروع ... ... ...	١١,٨٠٠	١٢,٠٠٠
٩	المسح وعمل الخرائط ... ... ...	٢١,٠٠٠	٢٨,٥٠٠
١٠	متنوعات ... ... ... ...	٧,٢٧٠	٧,٥٠٠
الإجمالي ...		٢٧٥,٠٠٠	٢٩٠,٠٠٠

الجدول رقم (٢)

إدارة نظم الري

مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم (٣٦٣ - ١٣٢)

التعديل السابع لاتفاقية المنحة

المبالغ المخطط أن تساهم بها الحكومة المصرية

(القيمة بالآلف جنيه)

المساهمة الكلية	المساهمة العينية	المساهمة النقدية	السنة المالية للحكومة المصرية
خلال			
١٩٧,١٧٢	٧٣,٧٧٠	١٢٣,٤٠٢	١٩٩١/٩٠
٦٨,٦٥٢	١١,٠٩٥	٥٧,٥٥٧	١٩٩٢/٩١
٦٤,٠٩٥	١٢,٧١٥	٥١,٣٨٠	١٩٩٣/٩٢
٣٥,٥٨٢	٩,٦٩٥	٢٥,٨٨٧	١٩٩٤/٩٣
٣٧,٠٥٤	١٠,٧٩٥	٢٦,٢٥٩	١٩٩٥/٩٤
١٨,٤٤٥	١,٨٧٠	١٦,٥٧٥	١٩٩٦/٩٥
الإجمالي ... ..			
٤٢١,٠٠٠	١١٩,٩٤٠	٣٠١,٠٦٠	

ملاحظة :

تشتمل المساهمة النقدية على المقابل بالجنيه المصري لمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي المخصص لسنة المالية ١٩٩١ من الحساب الخاص.

(الجدول)

الاتفاق المخطط طبقاً

مشروع إدارة نظم الري  
مشروع الوكالة الأمريكية رقم ١٣٢-٢٦٣  
التعديل السابع لاتفاقية المنحة

العام المالى ١٩٩٢		العام المالى ١٩٩١		خلال العام المالى ١٩٩٠		المكون
عملة محلية	نقد أجنبى	عملة محلية	نقد أجنبى	عملة محلية	نقد أجنبى	
٣,٠٧٣	٣,٢٠٠	١,٢٠٠	٤,٣١٩	,٧٢١	٢٢,٢٢٥	مشروع تطوير الري ...
-	-	٢,٥٩٣	-	٥٤,٨٠٧	١٨,٤٠٠	الإحلال الميكانيكي ...
,٧٢٤	١٠,٠٨٣	,٦٠٠	٥,٠٠٨	,٩٣٠	٤,١١٩	الصيانة الوقائية ...
,٦٠٠	٩,٤٢٠	,٥٩٥	٥,٤٣٠	١,٠٠٠	٤,٨٠٠	إدارة النظم الرئيسية ...
,١٠٠	١,٤٤٤	,١٠٠	١,١٢٤	,٢٣٢	١,٥٦٤	دراسات التخطيط والمناذج
,٤٨٩	٢,٠٠٠	,٣٦٠	٣,٣٠٠	١,٦٢٧	٤,٤٢٤	تنمية الكفاءة الفنية ...
,٥٠٠	٣,٦٩٠	,٤٠٠	٦,٥٠٥	,٤٤٩	١٠,٢٣٢	مركز بحوث المياه ...
,١٠٠	,٣٩١	,١٠٠	,٨٥٥	١,٤٣٩	٨,٢٥١	إدارة أهداد المشروع ...
,٢٦٠	٩,٨٦٠	,٢٧٥	٧,٤٤٨	,٣٥٧	٢,٥٩٧	المسح وعمل الخرائط ...
-	١,٠٠٠	,١٢٧	,٠١٩	,٣٩٨	٢,١٢٧	متنوعات ... ... ...
٥,٨٤٦	٤٠,٩٨٨	٦,٣٥٠	٣٤,٠٠٨	٦١,٩٣٠	٧٨,٧٣٩	الإجمالي ... ...
٤٦,٨٣٤		٤٠,٣٥٨		١٤٠,٦٦٩		الإجماليات السنوية المجمعة

ملحوظة : يعكس الاتفاق المخطط التخفيض الذي تم بمبلغ ١٥ مليون دولار من تمويل الحساب الخاص لتمويل التكاليف بالعملة المحلية لعمليات البناء بالمكونين الخاصين

(٣)

لكل مكون

(بألف دولار +)

مجموع عام	إجمالي		العام المالي ١٩٩٥		العام المالي ١٩٩٤		العام المالي ١٩٩٣	
	عملة محالية	نقد أجنبي	عملة محالية	نقد أجنبي	عملة محالية	نقد أجنبي	عملة محالية	نقد أجنبي
٧٧,٠٠٠	٣٩,٠٥٦	٣٧,٩٤٤	١٠,٣١٠	,٨٠٠	١٥,٤٠٠	٢,٢٠٠	٨,٣٥٢	٥,٢٠٠
٧٥,٨٠٠	٥٧,٤٠٠	١٨,٤٠٠	—	—	—	—	—	—
٢٩,٠٠٠	٢,٧٥٤	٢٦,٢٤٦	—	—	—	—	,٥٠٠	٧,٠٣٦
٤٢,٦٠٠	٢,٨٩٥	٣٩,٧٠٥	—	—	,٣٠٠	٧,٠٥٥	,٤٠٠	١٣,٠٠٠
١٠,٠٠٠	,٧٣٢	٩,٢٦٨	,١٠٠	١,٣٢٤	,١٠٠	١,٨٠٠	,١٠٠	٢,٠١٢
١٤,٠٠٠	٢,٩٧٦	١١,٠٢٤	—	—	,٢٠٠	—	,٣٠٠	١,٣٠٠
٢٨,٨٥٠	٢,٠٤٩	٢٦,٨٠١	—	—	,٣٠٠	٢,٨٨٧	,٤٠٠	٣,٤٨٧
١٢,٠٠٠	١,٧٣٩	١٠,٢٦١	—	—	—	—	,١٠٠	,٨٦٤
٢٨,٥٠٠	١,٣٩٢	٢٧,١٠٨	—	—	,٢٠٠	٣,١٠٠	,٣٠٠	٤,١٠٣
٧,٢٥٠	,٧٩٥	٦,٤٥٥	,١٠٠	,٥٠٩	,١٠٠	١,٣٠٠	,١٠٠	١,٥٠٠
٣٢٥,٠٠٠	١١١,٧٨٨	٢١٣,٢١٢	١٠,٥١٠	٢,٦٣٣	١٦,٦٠٠	١٨,٣٤٢	١٠,٥٥٢	٣٨,٥٠٢
				١٣,١٤٣		٣٤,٩٤٢		٤٩,٠٥٤

الوكالة طوال حياة المشروع والذى تخرج عن التخصيص الذى تم فى العام المالي ١٩٩١ من  
مشروع تعطير الرى والإحلال الميكىلى .

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ بشأن الموافقة على التعديل السابع لاتفاقية منحة إدارة نظم الرى بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية و الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣ ،

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣ ،

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٦ ،

قرد :

( مادة وحيدة )

يلشرف في الجريدة الرسمية التعديل السابع لاتفاقية منحة إدارة نظم الرى الموقع بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩٩١/٧/٣

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/٧/٣

ضمن بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣

وزير الخارجية

عمرو موسى

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٠١ من الدستور :

قرر :

(المادة الأولى)

مجلس الشعب مدعو إلى الانعقاد ابتداء من يوم الأربعاء ٦ من جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية الموافق ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ ميلادية الساعة الحادية عشر صباحاً لافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السادس

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ  
( الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩١ م )

حسني مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٠١ و ٢٠٥ من الدستور .

قرر :

(المادة الأولى)

مجلس الشورى مدعو إلى الانعقاد ابتداء من يوم الأربعاء ٦ من جمادى الأولى

سنة ١٤١٢ هجرية الموافق ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩١ ميلادية الساعة الحادية عشر صباحا  
لافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني عشر .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ  
( الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩١ م ) .

حسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية  
رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية  
بعد الاطلاع على الدستور .

قرر :

( المادة الأولى )

مجلس الشعب ومجلس الشورى مدعوan إلى اجتماع مشترك الساعة الثانية عشرة  
من ظهر يوم الخميس ٧ من جمادى الأولى سنة ١٤١٢ هجرية الموافق ١٤ نوفمبر  
سنة ١٩٩١ ميلادية .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ  
( الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩١ م ) .

حسنى مبارك

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٩١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل  
بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ ،  
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

قررت :

### (السادة الأولي)

- يعين وكيلًا للنائب العام من الفئة الممتازة كل من وكلاء النائب العام السادة :
- محدث محمد ذكي أرناؤوط .
  - فاضل جمال الدين عمر دوكلي .
  - أحمد أحمد أبو المجد عيسى .
  - حسام الدين علي عبد العزيز توحيد .
  - خالد محمد الحفني عبد الرحمن .
  - خالد أحمد صبرى عبد الصبور .
  - محمد إيهاب صلاح الدين عبد المنعم الحلواني .
  - عمرو محمد مصطفى عوض القونى .
  - محمد كامل محمد عبد الستار .
  - أحمد عيسى عبد المولى راشد .
  - الأسمير نظير مسعد صبح .
  - محمد حسام على محمد الطماوى .
  - حسن ياسين حسن سليمان .
  - إيهاب عبد الرحمن محمد خليل .
  - أسامة أبو الحسن محمد مجاهد .
  - طارق محمد عبد الوهاب أبو عيده .

أحمد مصطفى سيد فراج .  
إيهاب السيد عبد الوهاب الميداني .  
أحمد محمود عبد الرحمن يوسف .  
محمود علي شعبان إبراهيم .  
علي موسى محمد سيد أحمد .  
عطية أحمد عطية محمد .  
حسام إبراهيم محمد محمد طرطير .  
بهاء علي عطية عيد .  
خالد محمد عبدالله روبي .  
حسام الدين محمد حسن نعيم .  
محمد سليمان فهمي خطاب .  
محمد أحمد محمد خلف .  
إيهاب محمد محمد السقا .  
هشام محمد فوزي عبد الفتاح .  
هشام عبدالله أحمد إدرiss .  
نبيل رشدى على شاهين .  
جمال محمد أبو الليل .  
على حسينى على بدر .  
فداء حسن محمد الدسوقي .  
أحمد عبد الصميم أحمد سليمان .  
محمد عاطف حسن ثابت .  
أشرف حسن محمود المغلى .  
محمد ياسر فتحى أبو الفتوح محمد أبو العينين .  
يحيى عبد الحميد متولى منصور .  
منتصر محمد عبد السلام عبد الرؤوف الصراف .  
كامل عوض غنيم على .  
محمد مدحت محمد رمزى .

محمد عبد المعبد عبد الرحمن .  
محمد حسن عبد اللطيف أبو زيد .  
طارق محمود محمود الأتربي .  
صبرى عبد الفتاح محمد البنا .  
دسوقى رشاد المغربي سلامه .  
عادل سعد محمد الغنام .  
سامي يحيى عبد العزيز أمين .  
خالد أحمد جاد الوصيفى .  
فتحى سليم محمد الشاورى .  
محمود شاكر مرسى حسن .  
صلاح أحمد الصاوي غازى .  
محمد جلال عبد العظيم جلال .  
حازم حسين بدوى داود .  
علي راشد عطيه عبد الله .  
هانى حسنى يسرى محمد فريد .  
يحيى محمد مهدى محمود عبد الخالق .  
إبراهيم صالح فرج .  
محمد السيد عبد العزيز السيد .  
هلاك الدين عبد الله على شجاع .  
عادل محمد عبد الرحيم حسن .  
حسيني محمد محمد الحسيني .  
محمد محمد محى الدين على الشربينى .  
أمين عبد العزيز رضوان شريف .  
ناهض محمد حسين فرحت .  
وجدى محمد عبد المنعم محمد عبد الله .  
أحمد شكري عبد الحليم عبد الكريم .  
أمين الصهاوى يوسف القباني .

محمد محمود أبو النجا .  
عصمت محمد عبد الطيف زيدان .  
عاطف محمد حسن عباس .  
عزت حافظ أحمد العكلى .  
أمين عبد الرؤوف عبد العزيز المناخى .  
خالد عزت محمد الشربينى .  
وحيد عبد السلام أحمد على .  
جمال محمد عبد الحكم عبد الحميد .  
عادل محمد أحمد عبد الحميد .  
عبد الحميد السيد محمد حميدة .  
عبد العزيز محمد عبد العزيز حبيب .  
عمرو محمد عوض بدران .  
عمرو أحمد أنور هبيد .  
سامح عبد الله عبد الرحيم عبد العال .  
محمد السيد محمد صالح العناعى .  
محمد عمارة المرسى عبد الله .  
أحمد عصام الدين رياض محمد اسماعيل .  
شريف مصطفى كمال طه .  
قرشى محمد سعد حسين .  
خيرى عبد الرحيم محمد عطية .  
سامح السيد توفيق مروان .  
عادل ابراهيم ماجد محمد .  
أحمد محمد طلبه محمد غنيم .  
أشraf محمد على محمد حسين .  
محمد حسن على ابراهيم .  
مجدى على محمد حجازى .  
علاء الدين كمال ابراهيم السيد .  
عادل ابراهيم اسماعيل طه .

محمد محمد أمين القرموطي .  
محمد حسن محمود محمود غباره .  
وائل كمال السيد داود .  
جمال محمد حسين محمد .  
جمال رمضان عبد المنعم كسبه .  
أمين عبدالقادر عبد العزيز الحبيشى .  
أحمد محمد قرنى عويس .  
أشرف محمد عبد اللطيف السقا .  
سليمان سليمان سليمان نحيم .  
بهاء الدين محمد جمال عبد الرازق عليوة .  
محمد سامح عبد الخالق محمد مصطفى .  
محدث عاصم خليل سليمان .  
عبد الوهاب محمد عبد الوهاب الشافعى .  
عمر و أمين محمد صادق .  
عماد أحمد عبد المجيد مهابة .  
عبد الله أجمد محمد الخولي .  
محمد محمد شوقى صادق .  
هشام عبد الرحمن على على قاسم .  
خيرى محمد فاضل الاشليمى .  
أشرف محمود حسن شقير .  
محمد أشرف عبد العزيز إبراهيم هيد .  
محمد مصطفى صالح عصيادة .  
طارق عبد الفتاح محمدى محجوب .  
فوزى صلاح الدين عبد الحليم زيدان .  
صلاح احمد عبد الرحمن حريز .  
محمد مختار محمد أمين حمزه خضر .

هانى محمد ماهر عبد المعطى الفضالى .  
طارق عبد السلام حسين المصرى .  
طارق أحمد خليل حجازى .  
حاتم محمد كمال حسن .  
هشام أحمد حسن الدرنلى .  
أسامه السيد محمد حجازى .  
علي محمد فؤاد علي شرباش .  
السيد عبد الرازق أحمد الشافعى .  
عبد الحكيم عبد الحميد عبد الحليم عمار .  
أيمن سليمان مرسي بدر .  
محمدى أحمد الحسنى تفاصيره .  
أحمد ماهر أبو المجد خليل .  
عبد الحميد محمد عبد الجود لاشين .  
 محمود على حلمى محمد .  
أحمد محمد رشاد عبد الحافظ .  
علي محمد محمود الوكيل .  
أحمد محمد عزت أحمد .  
أحمد عزت أبو الفضل طاهر .  
محمد حسن محمد سيد أحمد .  
أدهم محمد إبراهيم شلبي .  
السعيد محمد المتولى حسان .  
إبراهيم أحمد أمين عماره .  
حسن على عبد الحى أبو زهرة .  
مدوح سيد شحاته إبراهيم .  
محمود رفعت شاكر سيد الجمل .  
أشرف محمد علوان سليم .  
وحيد جمال السعيد السيد .

مصطفى محمد سيد سيد نوير .  
محمد نور الدين محمد الدح .  
حسن عبد العزيز محمد العزب .  
محدث عبد الحميد محمد أبو غنيم .  
عادل محمود إسماعيل محمد .  
هانى أحمد فهمي درويش .  
محمد ربيع محمد السيد .  
أكرم محمد رشاد السيد أبو حساب .  
أحمد هشام عزيز عبد الفتى .  
أشرف على محمد البارودى .  
مصطفى محمد عاطف عبد البارى .  
خالد أحمد محمد شلبى .  
أشرف محمد الشوادفى عبد الوهود .  
محمد سمير عبد الظاهر عبد العزيز .  
عماد جورج باسوس حنا .  
ياصر على علي الزيات .  
عادل إبراهيم السيد الغويط .  
محمود حامد على القاضى .  
عصام أحمد إبراهيم مطاريد .  
عاصم عبد الرحيم محمد محمود .  
خالد أحمد أحمد محمد سالم الجندى .  
عمر صالح حسين غيتة .  
رمضان على مرسى الزقمن .  
طارق جمال الدين محمد كامل .  
غانم مختار غانم الطحاوى .  
يسن أحمد كمال محمد محمد بدر .  
محمد ناجي إبراهيم أبو زويدة .

علی مراغی الصادق محمد .  
محمود محمد منصور عارف .  
یحيی عبید الرحمن رشاد حمزہ .  
أمل فاروق بسطا الدویری .  
خالد محمد فهمی أبو المعاطی .  
أحمد محی الدين صالح مجازی .  
ربيع قاسم أحمد ربيع .  
بسام عبد الكريم محمد عبد العزیز .  
هشام أنور عبد الله سید .  
طارق أحمد منیذ عثمان .  
أحمد الزارع على الزارع .  
سینیر جابر على عبد الجواد .  
مجدی حسن كامل محمود على الشامي .  
أحمد صالح عبد الحمید محمود .  
أشرف أحمد سکال عبد المطلب الكشكى .  
محمد عبد المنعم رفاعی عمارة .  
یاسر مصطفی عبد الله الهمشري .  
هشام مصطفی ابراهیم الجندی .  
معتز محمد محمد على زايد .  
محمد مدحت أسعد عوض .  
یاسر أحمد عبد الحمید الحیوی .  
سامح ابراهیم محمد ابراهیم .  
عادل محمد سعد الدين عبد العزیز .  
مصطفی محمد لطفی مغازی .  
ضیاء الدين جبریل محمد زیادة .  
محمد مهدی مصطفی مهدی .  
أشرف محمد حلمی الشیاسی .

أحمد عبد الحميد الملاوي .  
وائل سعد محمد رفاعي .  
الدسوقي أحمد إبراهيم الخولي .  
أحمد عزت منيد محمد .  
أحمد بهاء الدين نطفي محمد يوسف .  
راغب محمد عطيه راغب عطيه .  
حسين محمد المتولى حجازي .  
ليهاب محمد فارس صالح رزيق .  
أحمد إسماعيل أحمد الصادق المشوادي .  
محمد جودة محمد أبو زيد .  
إسماعيل مصطفى طلفي كامل كبيرة .  
أحمد مصطفى محمد عدل .  
أيمن عبد المنعم يونس عمارة .  
شريف صلاح الدين علي حنبل .  
وائل جميل مصطفى بسيوني .  
عبد العال إبراهيم أحمد عبد العال .  
حازم توفيق هاشم صالح .

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ٢

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ  
( الموافق ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩١ م ) .

حسني مبارك

## أمر رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤ لسنة ١٩٩١

بعينات أعضاء بمحاكم أمن الدولة العليا (طوارئ)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والقوانين المعدة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٩١ بعد حالة الطوارئ ،

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٧ لسنة ١٩٨٧ بتعيين رئيس مجلس الوزراء نائباً للحاكم العسكري العام ،

وبعد أخذ رأي وزير العدل .

قرار :

(المادة الأولى)

يعين للجلوس بمحاكم أمن الدولة العليا المشار إليها في المادة ٧ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ للنظر في الجرائم المبينة بالقانون المذكور كل من السيدين :

دائرة محكمة استئناف الاسكندرية

محمد عزت عبد الفتاح عجوة ، الرئيس بمحكمة الاستئناف .

دائرة محكمة استئناف المنصورة

صلاح الدين عبد السميم هلال ، المستشار بمحاكم الاستئناف .

(المادة الثانية)

ينشر هذا الأمر بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٩ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ

(الموافق ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٩١ م) .

دكتور / عاطف صدقى

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦١٧ لسنة ١٩٩١

تعيين أعضاء مجلس إدارة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء  
والمعدل بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٤ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ١٩٨٩ ؛

وببناء على ما عرضه وزير الكهرباء والطاقة ؛

قرد :

(المادة الأولى)

يعين عضواً بمجلس إدارة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء لمدة ستين كل من :

(أ) أعضاء متخصصون في أعمال الهيئة :

رئيس مجلس إدارة هيئة كهرباء مصر .

رئيس مجلس إدارة هيئة الطاقة الذرية .

رئيس مجلس إدارة هيئة المواد النووية .

نائب الرئيس التنفيذي للهيئة للدراسات والشئون النووية .

المستشار القانوني للهيئة .

(ب) أعضاء يمثلون الوزارات والأجهزة الحكومية :  
محافظ مطروح .

رئيس قطاع شئون التخطيط والبحوث والشئون المالية والإدارية بوزارة الكهرباء والطاقة .

رئيس قطاع موازنة الهيئات والوحدات لاقتصادية بوزارة المالية .

رئيس قطاع إعداد الخطة بوزارة التخطيط .

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبتروл .

(ج) أعضاء من ذوى الخبرة المتخصصة :

الدكتور / محمود محمد محفوظ ، وزير الصحة الأسبق .

الدكتور / كمال الدين أحمد عفت ، رئيس هيئة الطاقة الذرية سابقاً والمستشار الفنى لهيئة المحطات النووية .

الدكتور / محمد محمد الماشمى ، رئيس جامعة عين شمس الأسبق .

(المادة الثانية )

على وزير الكهرباء والطاقة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ  
( الموافق ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٩١ م ) .

دكتور / عاطف صدقى

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٢٢ لسنة ١٩٩١

بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

**رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعل قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعل قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

وبناء على اقتراح وزير المالية ؛

**قرر :**

**(المادة الأولى)**

تعفى من الضرائب الجمركية سيارة مرسيدس ٢٣٠ موديل ١٩٩١ الموصفة بياناتها بالكشف المرفق والمفروج عنها مؤقتاً عن طريق جمرك الإسكندرية بموجب البيان الجمركي رقم ٤٨١٧ م. س في ١٩٩١/٧/٢ ، باسم الإدارة العامة للأزهر الشريف والتي تبلغ قيمتها ١٠٩٥٩٥ جنيهها والضرائب الجمركية المستحقة عليها ١٧٥٣٥١,٨٧ جنيهها ويعتبر الكشف المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

**(المادة الثانية)**

يحظر التصرف في السيارة المشار إليها في المادة السابقة في غير الأغراض المعاذ من أجلها باى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقدر الإعفاء من أجلها مالم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقاً لحالتها وقيمتها وطبقاً لفتوى الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهرباً جمركياً يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك المشار إليه .

**(المادة الثالثة)**

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ ربیع الآخر سنة ١٤١٢ هـ

( الموافق ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٩١ م ) .

**دكتور / عاطف صدقى**

३५

بيان السيارة المرسية بموديل ١٩٩١ باسم الإداره العامة للأزهار الترتيب  
والمرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٢ المؤرخ في ٢٩/٠١/١٩٩١

رقم البيان م الجمركي	تاريخ الإفراج موقفات	تاريخ تاریخه	الأصناف الواردة طبقاً للمعايير	القيمة	الرسوم الجمركية	ملحوظات
١٧٥٣٥١٨٧٠١٠٩٥٩٥	١٩٩١/٧/٢	١٩٩١/٧/٢	سيارة ماركة سيدس طواز E موデيل ٩١ شاسيه رقم ٥٣٨١١٩ B ١٣٤٠٢٣١ — موتور رقم (١٩٣٦٦٥)	١٠٩٥٩٥	٧٧٥٣٥١٨٧٠	السيارة مستحق عنها مبلغ ٤٠٨٤٨٤ جنيهاً ضرائب مبيعات وقد عمت المطالبة بها